

مرزوق الخرافي رئيساً لـ «أمريكانا»

نائباً للرئيس. بالإضافة إلى عضوية كل من: عبدالله محمد السعد، مهند محمد عبدالمحسن الخرافي، الشيخ عبدالله سالم صباح الصباح، فيصل نزار النصف، بالإضافة إلى محمد عبدالعزيز السديراوي كعضو احتياطي.

أجرى مجلس إدارة الشركة الكويتية للأغذية «أمريكانا» تشكيل مجلس الإدارة للسنوات الثلاث المقبلة، اعتباراً من 2016/4/24، وذلك على النحو التالي: مرزوق ناصر الخرافي رئيساً لمجلس الإدارة، ويدير محمد عبدالوهاب الجوعان

«سلطان للاتصالات» و«eNet» تشركان لتقديم خدمات الدفع السريع

في مجال الاتصالات الداخلية والخارجية وقد ساهمت في كثير من المشاريع الكبرى داخل الكويت وخارجها ولدى الشركة فرع في دولة البحرين ودول أخرى.

يذكر أن «iZONE.services» قد تم تطويره من قبل شركة ArabianITS الحائزة على شهادة آيزو للجودة رقم: 9001:2008 وهي تابعة لشركة سلطان للاتصالات ومجموعة مركز سلطان. واليوم تتضمن خدمات الـ «iZONE Services» خدمات الإنترنت، الأكسسورات، إصلاح الهواتف واشتركت OSN حيث تم التعاقد في وقت سابق مع شركات كبرى مثل KEMS و Mada و Aramex و TSN لتقديم خدماتها وتجديدها.

عقدت شركة سلطان للاتصالات شراكة إستراتيجية مع شركة شبكة الخدمات الألية eNet لتقديم خدمات الدفع السريع لجميع شركات الاتصالات والشركات التمويلية وشركات الإنترنت والمدارس الخاصة والكثير من الخدمات التي تسهل على المواطن والقيم تسديد جميع مستحقاته بكل سهولة ويسر.

وأشارت الشركة إلى أن خدمات الدفع أصبحت متوافرة الآن في فروع iZONE.Services المنتشرة في أفرع مراكز سلطان «الشويخ، مجمع الكوت، سوق شرق، العقيلة، السالمية، الشعب وحولي» على أنه سيتم تقديم هذه الخدمات في باقي الأفرع تباعاً لتشمل جميع مراكز سلطان.

وجاءت هذه الخطوة لتساهم إلى حد كبير في تقديم وحلق آليه سهلة وميسرة لدفع المستحقات والأقساط المترتبة على المواطن المقيم عن طريق هذه الخدمة في تلك المراكز دون عناء.

وأشار المدير التنفيذي لشركة شبكة الخدمات الألية eNet عفيف مكحل إلى أن الشراكة الإستراتيجية مع سلطان للاتصالات هي شراكة فعلة ضمن خطط توسعة وزيادة في عدد الخدمات، مما يحقق الأهداف المرجوة من الوصول إلى أكبر شريحة من



ممثلاً «سلطان للاتصالات»، و«eNet» بعد توقيع عقد الشراكة

Elsayed_elasy@yahoo.com

بقلم الخبير السياحي: السيد العاصي

أحلام سياحية



الكويت وسياحة المؤتمرات

من السياحة، كما يساهم حضور رجال الأعمال في حدث انتعاشي في حركة السياحة الوافدة للكويت، حيث يمثل هذا النوع تسهيلات لإتمام الصفقات التجارية، علاوة على الإقامة والتنقلات واستخدام الخدمات المعاونة كالتاكسي والمطاعم وخلافه.

وبالتأكيد ستساعد المجمعات التجارية الكبيرة والفنادق القريبة منه على خلق رواج للنشاط السياحي ومقصد لعقد المؤتمرات والدورات التدريبية داخل الكويت، فضلاً عن الذهاب خارجها، فالآن دور المسؤولين عن القطاعات المهمة بالسياحة في الكويت في بحث سبل تنمية السياحة وتنشيطها لتستجمل الكويت تأخذ المكانة التي تستحقها.

ويعتبر السباق مع الزمن فرصة لتعويض فترة الركود التي تمر بها السياحة وخاصة في فترة الصيف، ان نحن بحاجة إلى وضع صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي المرجو تحقيقه.

سياحة المؤتمرات والمعارض تمثل نمطاً سياحياً هاماً حيث يتيح موقع الكويت الجغرافي ومكانتها السياسية فرصة كبيرة لاستضافة عشرات المؤتمرات الدولية سنوياً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والطبية والمهنية، وهذا يمكن ان يشكل رافداً ومورداً هاماً للدولة إذا احسن استغلاله، خصوصاً مع اعتماد الكويت على النفط ومشتقاته كمصدر رئيسي للدخل القومي.

ولكن اتجاه الدولة في السنوات الأخيرة إلى محاولة خلق مصادر جديدة لتتنوع الدخل من خلال الصناعات الجديدة وكان من ضمن خياراتها التنموية المستقبلية الاهتمام بالقطاع السياحي والترفيهي، قد تشكل مساهمة فعالة كبيرة في النمو الاقتصادي والدخل القومي خلال المرحلة المقبلة. ولا شك في ان فنادق الكويت تتضمن العديد من القاعات المجهزة بما تشمله من إدارة وتنظيم وترجمة وإعلام، والتي قد تشكل نواة انطلاق فعالة لهذا النوع

حصل على الموافقات الرسمية

«بويان»: طرح وتسويق صكوك حتى 250 مليون دولار



عادل الماجد

تنظيم جولة تسويقية في عواصم العالم الاقتصادية والمالية وفي مقدمتها لندن وستغافورة وهونغ كونغ وجنيف وزيورخ، بالإضافة إلى أبوظبي ودبي لتسويق هذه الصكوك.

من ناحية أخرى، قال الماجد ان الإكتتاب في صكوك بنك بويان يعتبر فرصة جيدة للاستثمار انطلاقاً بما حققه البنك في السنوات الخمس الأخيرة ومعدلات النمو الجيدة سواء من حيث نمو الاصول او الودائع، الى جانب ارتفاع ارباح التشغيلية وخصمه السوقي. لكنه يستلزم الإشارة الى ان قرار الاستثمار في هذه الصكوك لا يجب ان يعتمد على ما حققه البنك في السنوات الخمس الأخيرة في توقع النتائج المستقبلية لهذا

البنك بويان) ستقوم بتولي ادارة اصدار هذه الصكوك بالتعاون مع اثنين من اكبر البنوك العالمية وهما (HSBC) و(Standard Chartered) كمنسقين عالميين للإصدار. ولفت الى ان بنك بويان عين كلا من شركة بويان كابيتال وشركة بيتك كابيتال وبنك الكويت الوطني وبنك (HSBC) وبنك الإسلامي وبنك الإمارات دبي الوطني كمدراء الإصدار وكلاء البيع والإكتتاب.

وأشار الماجد الى أهمية الدور الذي لعبته بويان كابيتال باعتبارها النزاع الاستثمارية للبنك في الترتيب الكامل لهذه الصكوك وادارتها من خلال تعاونها مع كبرى المؤسسات المالية العالمية. وأوضح أنه سيتم

أعلن بنك بويان عن استكمال كل الإجراءات والموافقات الرسمية لإصدار وطرح وتسويق صكوك بغرض تعزيز قاعدة رأسماله عبر أدوات الشريحة الأولى لرأس المال وفقاً لتعليمات بازل 3 على أساس صيغة المضاربة، ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإصدار نحو 250 مليون دولار.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بويان عادل الماجد ان هذه الصكوك تعتبر الأولى في الكويت منذ عام 2007 الى جانب كون هذه الصكوك الأولى لبنك كويتي بغرض تعزيز الشريحة الأولى لرأس المال. وأضاف ان شركة بويان كابيتال (النزاع الاستثمارية

عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح وانتخب مجلس إدارة جديداً

المطوع: «بيان للاستثمار» تركز على انتقاء الأسهم التشغيلية

فقد أكثر من 900 نقطة تقريباً، أي ما نسبته 14٪ منذ بداية السنة، ليعود إلى مستوياته قبل 10 سنوات تقريباً.

وأشار المطوع إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد انحساراً في عمليات الشراء خلال العام المنقضي، ما أدى إلى تراجع مستويات السيولة المتداولة فيه بشكل واضح، لتبلغ مستوياته أدنى بكثير مما وصلت إليه خلال الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر 2008، حيث انخفض إجمالي قيمة التداول خلال 2015 ليصل إلى ما يقرب من 3,94 مليارات دينار، أي بانخفاض نسبته 35,21٪ عن مستواه في عام 2014، والذي بلغ 6 مليارات دينار. وأقفت الجمعية العمومية العادية على كل البنود والتي كان من أهمها اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2015/12/31، وتفويض مجلس الإدارة لتتوافق مع متطلبات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة بتاريخ 2015/11/9، كما قامت الشركة باستحداث إدارات خاصة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر واستقطاب الكوادر المهنية المتخصصة لشغلها، في إطار عملية استكمالها لمتطلبات هيئة أسواق المال.

وأكد المطوع حرص مجلس إدارة الشركة على تطبيق جميع القوانين والالتزام بالقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية، فقد ركزت الشركة جهودها من خلال فريق عملها على تحديث السياسات والإجراءات الداخلية للشركة لتتوافق مع متطلبات اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة بتاريخ 2015/11/9، كما قامت الشركة باستحداث إدارات خاصة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر واستقطاب الكوادر المهنية المتخصصة لشغلها، في إطار عملية استكمالها لمتطلبات هيئة أسواق المال.

ومن جهة أخرى، تحدث المطوع عن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه شهد أداء إيجابياً نسبياً خلال الأشهر الأولى من العام، عاد إلى سلسلة من الانخفاضات الحادة التي أعادت مؤشرات الـ 3 إلى مستويات متدنية لم تشهدها منذ سنوات عدة، خاصة المؤشر السعري الذي



فيصل المطوع مترشحا لعمومية الشركة ويجواره محمد حمد المطوع (وليكل كورام)

بلغ إجمالي المخصصات والمصاريف والأعباء الأخرى للشركة 2,61 مليون دينار تقريباً للسنة المالية 2015 بانخفاض نسبته 60,79٪ عن العام الماضي، مقابل 6,67 ملايين دينار تقريباً خلال العام 2014، حيث بلغت المصاريف الإدارية والعمومية 1,16 مليون دينار تقريباً للسنة المالية 2015 بانخفاض نسبته 5,65٪ عن العام الماضي، مقابل 1,23 مليون دينار تقريباً خلال العام 2014. وبلغت الأعباء التمويلية 428 ألف دينار تقريباً للعام 2015 بانخفاض نسبته 21,88٪ عن العام الماضي، مقابل 548 ألف دينار تقريباً خلال العام 2014. وبلغت قيمة المخصصات 172 ألف دينار تقريباً تم أخذها من باب التحوط مقابل الانخفاض في قيمة الاستثمارات بسبب الانخفاض المستمر في قيم الأصول خلال العام 2015 والناتج عن المناخ الاقتصادي العام، غير أن الأرباح التشغيلية المحققة بلغت 1,63 مليون دينار تقريباً.

الشركة تبعد عن المضاربة العشوائية في الأسهم الصغيرة

ترقب حذر لحين اتضح الرؤية باتجاهات السوق في الفترة المقبلة

قال فيصل المطوع رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار ان الشركة حاولت خلال العام 2015 المحافظة على أداء محافظها الاستثمارية، على الرغم من التراجع المستمر في أداء الاقتصاد الوطني، وعدم اتخاذ الحكومة أي إجراءات فورية لطمأنة المستثمرين والحد من الخسائر.

وأوضح خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدت امس أن إدارة الشركة حرصت على اتباع سياسة استثمارية متحفظة في انتقاء الأسهم ذات الأداء التشغيلي، والبيد عن المضاربة العشوائية في الأسهم الصغيرة، ورفع نسبة السيولة لمعظم المحافظ لحين اتضح الرؤية باتجاهات السوق في الفترة المقبلة، سعياً لتحقيق أداء أفضل وإدارة المخاطر بشكل جيد. وأشار من خلال كلمته في التقرير السنوي إلى ان البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أظهرت خسارة إجمالية بلغت قيمتها 50,34 ألف دينار تقريباً أي بواقع خسارة 0,14 فلس للسهم الواحد، مقارنة بربح إجمالي حققته الشركة خلال العام 2014 بلغت قيمته 2,51 مليون دينار تقريباً وبواقع 6,93 فلس للسهم الواحد، هذا وقد بلغت إيرادات الشركة 2,05 مليون دينار تقريباً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بانخفاض نسبته 76,56٪ عن العام الماضي، مقابل إيرادات بقيمة 8,74 ملايين دينار تقريباً للعام 2014. وأضاف المطوع أنه

تفاؤل بارتفاع أسعار النفط.. ونقل مهام الإدارة للقطاع الخاص

460 مليون دينار مكاسب البورصة في أبريل



نشاط إيجابي لمؤشرات البورصة في تعاملات أبريل

شهدت الكشف عن خسائر وانكماش لافت على مستوى الأرباح. وحققت القيمة الرأسمالية زيادة تقدر بنحو 460 مليون دينار بنهاية تعاملات الشهر لتصل إلى 25,316 مليار دينار بنسبة 1,8٪ ارتفاعاً من 24,857 ملياراً في مارس الماضي، وبذلك تكون القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت تراجعت من بداية العام الحالي بنسبة 3,2٪.

وتراجعت السيولة بنسبة تصل إلى 16٪، حيث بلغت بنهاية الشهر 276 مليون دينار بمتوسط يومي 13,8 مليون دينار مقارنة مع 328 مليون دينار بمتوسط يومي 14,2 مليون دينار في الشهر الماضي.

وانتهت مؤشرات البورصة تعاملات الشهر الشهرية على النحو التالي:

- ارتفع المؤشر السعري بنسبة 3,1٪، محققاً ارتفاعاً بمقدار 163 نقطة ليصل إلى 5391 نقطة.
- حقق المؤشر الوزني زيادة بنسبة 1,9٪ من خلال إضافة 7 نقاط ليصل المؤشر إلى 366 نقطة.
- ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 1,5٪ بإضافة 13 نقطة ليصل إلى 863 نقطة.

التي تبعت هذه الخطوة التاريخية حسبما وصفها رئيس مجلس الفوضيين د.تاييف الحجرف، كما تزامن مع هذا الإعلان عزم شركة البورصة طرح منتجات جديدة لتنشيط مجمل أداء السوق في الفترة المقبلة.

- عزز حالة التناؤل بالسوق بدء إعلانات البنوك والشركات الكبرى عن نتائج الربع الأول من 2016، والتي جاءت محملة بنمو في الأرباح.
- تأثر السوق سلبيًا جراء استمرار إعلان الكثير من

ارتفاع المؤشرات الثلاثة.. والسيولة تتراجع بـ 16٪

حالة من التفاؤل سادت بين أوساط المتعاملين بالسوق خلال الأيام الماضية بنقل إدارة سوق الكويت المالي إلى القطاع الخاص من خلال نقل مهام إدارة مرفق السوق إلى شركة البورصة، وهو حدث إيجابي تفاعل معه السوق خلال الجلسات

شريف حمدي حققت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية مكاسب خلال شهر أبريل الذي انتهت تعاملاته بانتهاج جلسة أمس، فيما كان لافتاً أن السيولة شهدت تراجعاً بنسبة 16٪ مقارنة بتعاملات شهر مارس الماضي. وتأثر أداء السوق خلال تعاملات شهر أبريل بعدة عوامل أبرزها ما يلي:

- حافظ خام «برنت» على وتيرة الارتفاع في الأونة الأخيرة، وحقق نحو 20٪ مكاسب خلال شهر أبريل، حيث استهل تعاملات الشهر عند 39 دولاراً للبرميل، وأنهى التعاملات عند 47 دولاراً، وهو ما انعكس على النفط الكويتي الذي شهد ارتفاعاً ليلامس مستوى 40 دولاراً للبرميل، وهو ما انعكس على أداء البورصة الكويتية بشكل إيجابي.

ارتفاع أرباح «سامسونغ»

14٪ إلى 4,5 مليارات دولار

سينول - د.ب.أ: أعلنت شركة الإلكترونيات الكورية الجنوبية العملاقة سامسونغ إلكترونيكس امس ارتفاع أرباحها خلال الربع الأول من العام الحالي زاد بنسبة 14٪ إلى 5,25 تريليون وون (4,57 مليارات دولار).

وأشارت الشركة إلى الطلب القوي على الهاتف الذكي «غالاكسي إس7» و«غالاكسي إس إيدج» اللذين طرحتهما في الأسواق في مارس الماضي.

وتتوقع سامسونغ تراجع الطلب على الهواتف الذكية في الربع الثاني

شهدت الكشف عن خسائر وانكماش لافت على مستوى الأرباح. وحققت القيمة الرأسمالية زيادة تقدر بنحو 460 مليون دينار بنهاية تعاملات الشهر لتصل إلى 25,316 مليار دينار بنسبة 1,8٪ ارتفاعاً من 24,857 ملياراً في مارس الماضي، وبذلك تكون القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت تراجعت من بداية العام الحالي بنسبة 3,2٪.

وتراجعت السيولة بنسبة تصل إلى 16٪، حيث بلغت بنهاية الشهر 276 مليون دينار بمتوسط يومي 13,8 مليون دينار مقارنة مع 328 مليون دينار بمتوسط يومي 14,2 مليون دينار في الشهر الماضي.

وانتهت مؤشرات البورصة تعاملات الشهر الشهرية على النحو التالي:

- ارتفع المؤشر السعري بنسبة 3,1٪، محققاً ارتفاعاً بمقدار 163 نقطة ليصل إلى 5391 نقطة.
- حقق المؤشر الوزني زيادة بنسبة 1,9٪ من خلال إضافة 7 نقاط ليصل المؤشر إلى 366 نقطة.
- ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 1,5٪ بإضافة 13 نقطة ليصل إلى 863 نقطة.

